

تركيب

سياسة الهجرة في المغرب والبلدان الأوروبية**Politique de l'émigration au Maroc et dans les pays européens**

بوطييب الحسين، بن الطالب عزيز
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية-الرباط.

الملخص :

ترتبت عن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها أوربا سنة (1973-1974) ظهور متغيرات جديدة على المستوى العالمي، من أهمها التحولات التي شهدتها العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وجدار برلين. مما أدى إلى ظهور وقائع جيو- سياسية جديدة كانت لها انعكاسات على اتجاهات تيارات الهجرة، وخاصة منذ أواسط الثمانينيات وبداية التسعينيات التي تميزت بإقدام الدول الأوروبية على وضع تدابير وتشريعات جديدة لمنع وصول مهاجرين جدد إلى ترابها. وتأتي هذه التطورات في وقت تنامي فيه تسييس ملف الهجرة، وتصاعدت فيه أصابع الاتهام للمهاجرين، وتحميلهم مسؤولية المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع الأوروبي.

فالمهاجرون لم يعودوا كما كانوا بالأمس مصدر خلق الثروات، بل تحولوا فجأة إلى أشخاص غير مرغوب فيهم، وأصبحوا يشكلون تهديدا، أو على الأقل عرقلة كبيرة لدول الاتحاد الأوروبي. لهذا، كان ينبغي تشديد سياسة الهجرة (تشديد حقوق اللجوء والتجمع العائلي...) من طرف دول الاتحاد الأوروبي، لأن مسألة الهجرة واللجوء باتت من بين الانشغالات الأولى لهذه الدول، كما يعكس ذلك تسابقها نحو تشديد المراقبة على حدودها، خاصة مع الأزمة المالية الحالية.

وعلى الرغم من أن هذه الدول لم تتوصل بعد إلى صياغة سياسة موحدة للهجرة، فإن مجموع المسؤولين الحكوميين، سواء كانوا في المعارضة أو في الحكومة، أصبحوا يجمعون على أن مسألة مراقبة الهجرة ينبغي أن تحظى بالأولوية. وتشهد على ذلك جميع المعاهدات والمناظرات الأوروبية في هذا الشأن.

الكلمات المفتاحية :

الهجرة المغربية، البلدان الأوروبية، الأزمة الاقتصادية، سياسة الهجرة.

Résumé :

La crise économique qu'a connue l'Europe en 1973-1974, a abouti à l'émergence de nouveaux changements à l'échelle globale, dont les plus importants sont les transformations mondiales après la chute de l'Union soviétique et le mur de Berlin.

Ces événements ont conduit à de nouvelles réalités géopolitiques qui ont eu des répercussions sur les tendances des flux migratoires ; surtout depuis le milieu des années 1980 et au début des années 1990, marquées par l'application des nouvelles législations et mesures visant à freiner des nouveaux arrivés sur les pays de l'UE.

Cette évolution, survenue au moment de la politisation du dossier d'immigration, met en cause la responsabilité des émigrants dans les problèmes affligeant la société européenne.

Les émigrés ne sont plus comme ils étaient source de création de richesses, mais ils sont devenus des personnes non souhaitables et constituent une menace ou, au moins, une grande contrainte pour les pays de l'Union européenne. Pour cela, elle devait appliquer une politique inexorable d'immigration afin d'éviter les flux des misérables, comme, l'avait exprimé un ex-ministre socialiste français en 1990 « *que France ne pourrait pas recevoir tous les misérables du monde, dont il faudrait prendre des mesures nécessaires pour limiter strictement les risques de l'immigration clandestine* ». Cette recommandation peut être généralisée sur l'ensemble des pays de l'UE, car la question de l'immigration est parmi les principales préoccupations de tous les gouvernements européens, comme le reflète le contrôle rigoureux de leurs frontières, notamment avec la crise financière actuelle.

Mots clés :

L'émigration marocaine, pays européens, crise économique, politiques d'immigration.

Abréviations :

PDES : Plan de développement économique et social.

O.C.D.E : Organisation de coopération et de développement économiques.

مقدمة

شكلت بلدان أوروبا الغربية، منذ بداية الستينيات، وجهة أساسية للمهاجرين المغاربة. وتخللت هذا المسار الهجروي، عدة محطات زمنية، تميزت كل واحدة منها بوتيرة مختلفة حسب الظروف المحلية وتفاعلات مسألة الهجرة ببلدان الاستقبال. فإذا كان عقد الستينيات وبداية السبعينيات قد شهد مدا هجريا نحو فرنسا وألمانيا وهولندا، فعلى العكس من ذلك، اتخذت التيارات الهجروية الحديثة وجهة مغايرة نحو إسبانيا وإيطاليا ودول أمريكا الشمالية. تهدف هذه المساهمة إلى إبراز انعكاسات سياسة الهجرة على المهاجرين في بلدان الاستقبال من خلال تتبع هذا المسار الهجروي، الذي يتميز بقساوة ظروف الإقامة على مستوى العديد من الواجهات. هذه السياسة زادت من تضيق الخناق على المهاجر الذي أضحي بين سندان المواقف والتصورات الرسمية المحلية، التي لا ترى في المهاجر سوى أحد وجهي العملة الصعبة، وبين مطرقة السياسات الأوروبية المتشددة والاعتراب الذي يجسد كل مظاهر الحرمان.

1 الدوائر الرسمية وإشكالية الهجرة الدولية

اكتست الهجرة الدولية أهمية خاصة بعد الاستقلال، وتم التنصيب صراحة في كل المخططات الاقتصادية على أهمية تصدير جزء من اليد العاملة نحو الخارج، كحل جزئي لمعضلة البطالة والاستفادة من العملة الصعبة التي سيحولها المهاجرون نحو المناطق الأصلية. وبالمقابل، فإن الأولوية التي أعطيت للهجرة لم يقابلها في نفس الوقت اهتمام بالمهاجرين، وظلت العلاقة ما بين الدولة والمهاجرين علاقة نفعية بالأساس.

1.1 الهجرة من خلال المخططات الرسمية للدولة المغربية

إن استمرار نفس الاختيارات الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار بعد الاستقلال، أدى إلى بروز اختلالات عميقة على مستوى المجال والمجتمع المغربي. وقد تقوت أكثر بعد ما تمكنت فئة قليلة من السيطرة على وسائل الإنتاج وخيرات البلاد بعد عملية المغربية. وفي ظل هذا الواقع، أصبح الاقتصاد الوطني غير قادر على استيعاب فائض اليد العاملة، مما دفع بالمسؤولين إلى البحث عن أسواق خارجية لتصدير جزء منها. وفي هذا الإطار، تم عقد عدة اتفاقيات مع الدول الأوروبية تخص تصدير اليد العاملة إليها للتخلص من الضغوط والأزمات الاجتماعية التي تلت الاستقلال. وهكذا أصبحت الهجرة الدولية معطى بنوييا واستراتيجيا في اختيارات الحكومة المغربية. ويتأكد هذا من خلال قراءة المخططات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، التي نصت جليا على أهمية الهجرة كمصدر للعملة الصعبة. وهكذا يتضح من "المخطط الثلاثي 1965-1967، أن تصدير جزء من اليد العاملة نحو أوروبا ستكون له انعكاسات جمة على الاقتصاد المغربي من خلال المهارات التي يمكن أن يكتسبها العمال المهاجرين بأوروبا" (PDES 1965-1967 Vol I p 427). وقد تأكدت هذه السياسة أكثر خلال المخطط الخماسي 1968-1972، الذي عبر بوضوح عن تصور استراتيجي للهجرة، وأن الحث على الهجرة نحو البلدان الأوروبية ستكون لها ثلاثة أبعاد على الاقتصاد والمجتمع المغربي، ويتعلق الأمر ب: - "الرفع من العملة الصعبة قصد استغلال جزء منها في الاستثمارات الداخلية،

- تشغيل عدد مهم من السكان النشيطين العاطلين الذين لم يستوعبهم سوق الشغل المحلي،
 - حصول مجموعة من المواطنين بالخارج على تكوين مهني يمكنهم من المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد". (PDES 1968-1972 Vol I p 93)

نفس التصور تبناه المخطط الخماسي 1973-1977 بتشجيع الهجرة، رغم الأزمة الاقتصادية لسنة 1973-1974، من أجل امتصاص فائض البطالة التي استقطبت كثيرا. " بحيث انتقل عدد العاطلين عن العمل بالمغرب من 300000 عاطل سنة 1972 إلى 550000 عاطل سنة 1977، أي ما يعادل 11% من الساكنة النشيطة" (BAROUDI 1980 p 68). وقد توقع المخطوطون انتقال أكثر من 155000 شخص نحو الخارج على مدى خمس سنوات (PDES 1973-1977 Vol I p 123). ومن أجل تيسير انتقال هذا العدد الهائل من اليد العاملة نحو الخارج، تم توقيع عدة اتفاقيات مع الدول الأوربية، تخص البحث عن عقود عمل جماعية وفردية للاشتغال في المهجر، وكانت هذه العقود غالبا ما تُخصَّص للمناطق الأكثر توترا.

ونص المخطط الخماسي 2000-2004 صراحة على ما يلي " ...ستساهم الجالية المغربية المقيمة بالخارج من جهتها في تعزيز رصيد البلاد من العملة الصعبة، بحيث من المنتظر أن ترتفع التحويلات الصافية بمعدل 1,9% خلال فترة المخطط، ومن الواضح أن نسج علاقات وطيدة بين الجالية المغربية بالخارج وبلدها الأصلي تشكل محورا لتنمية المبادلات بين المغرب والبلد المستقبل، وتساهم في تحويل الأموال الأجنبية تجاه بلدنا، وهكذا فإن الاستراتيجية المحددة خلال المخطط ستقوم على إنشاء مرصد للهجرة، لتتبع وضبط حركات الهجرة مع تنمية روابط الجالية المغربية بالخارج مع بلدها الأصلي، وتفعيل سياسة ناجعة في مجال تعبئة ادخار المغاربة بالخارج، وتسهيل الاستثمار أمامهم بالأفضلية في المناطق التي ينتمون إليها" (PDES 2000-2004 p 215).

وهكذا يبدو من خلال ما ورد في المخطط، أن الدولة لا زالت تراهن على الهجرة كمعطي رئيسي لتحريك عجلة الاقتصاد المغربي، الذي ما زال مرهونا إلى حد بعيد بموارد الهجرة لمحاربة عجز ميزان الأداءات. وهذا يؤكد كذلك، أن الاقتصاد المغربي لم يعرف تحولات مهمة، أي لا زال يعتمد على موارد ظرفية قابلة للتراجع في ظل التحولات التي تعرفها الهجرة المغربية اليوم.

1.2 الأجهزة الرسمية المغربية، تعامل مناسباتي مع المهاجرين لضمان تدفق العملة الصعبة

تشكل الجالية المغربية في أوروبا أهم رابط اجتماعي ما بين المغرب والاتحاد الأوروبي، حيث يعيش أكثر من ثلاثة ملايين مواطن مغربي. كما تلعب الهجرة دورا مهما على عدة مستويات، إذ تقوم بدعم الناتج الداخلي الخام للمغرب، كما تعد محورا رئيسيا على المستوى السياسي في اتفاقية الشراكة التي وقعها المغرب ودول الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 1995، إضافة إلى المراهنة على المهاجرين في تنشيط القطاع السياحي. ورغم هذا الدور الحيوي الذي يلعبه المهاجرون المغاربة، فإن الاهتمام الذي يلاقونه لا يرقى إلى هذا الدور، كما أن هذا الاهتمام لا زال يكتسي أهمية موسمية ومناسباتية، تهدف الدولة من ورائه إلى حث المهاجرين على تحويل مدخراتهم نحو البلد الأصلي. ولعل هذا هو الدافع الذي أدى إلى إنشاء عدة مؤسسات تهتم بالمهاجرين، منها مؤسسة الحسن الثاني لرعاية شؤون المهاجرين القاطنين بالخارج، ومؤسسة محمد الخامس للتضامن التي تهتم بالمهاجرين أثناء العودة خلال العطل الصيفية، وكذلك إحداث منصب كتابة الدولة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالجالية المغربية بالخارج. وأكثر من ذلك عمل المسؤولون على جعل يوم 10 غشت من كل سنة يوما للاحتفال بالمهاجر. ويظهر جليا أن كل هذه الإجراءات تبقى إجراءات

غير ذات فعالية. وهذا يتأكد من خلال غياب سياسة جادة لتحسين ظروف عيش المهاجرين المغاربة في العالم، بالإضافة إلى ضعف الميزانية المخصصة لهذا الجانب. إن السياسة المغربية تجاه المقيمين بالخارج لا تزال "سياسة تصريحية فقط، تفتقد للفاعلية وليس لها أدنى تأثير على الإشكاليات الحقيقية للمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج على المستوى القضائي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. ومن خلال هذه المعطيات، لا ينتظر المغاربة المقيمون بالخارج أن يحظوا فقط ببعض الاهتمام، بل يطمحون إلى أن يعترف بهم كشركاء فاعلين وحقيقيين في المجتمع" (جريدة العلم ع. 19945 - 15 غشت 2003، ص 5).

2 الدول الأوروبية من البحث عن اليد العاملة إلى محاولة التخلص منها

إذا كانت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها دول أوروبا الغربية خلال السبعينيات من القرن الماضي قد دفعتها إلى تعليق جلب اليد العاملة من دول العالم الثالث، فإن السنوات الموالية، وعلى الخصوص ابتداء من أواسط الثمانينيات وبداية التسعينيات، تميزت بإقدام هذه الدول على وضع تدابير وتشريعات جديدة لمنع تسرب مهاجرين جدد إلى ترابها. وتأتي هذه التطورات في وقت تنامي فيه تسييس ملف الهجرة، وتصاعدت فيه أصابع الاتهام للمهاجرين، وتحميلهم مسؤولية كل المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع الأوروبي.

فالمهاجرون لم يعودوا كما كانوا بالأمس مصدر غنى وخلق الثروات، بل أصبحوا يشكلون تهديدا، أو على الأقل عرقلة كبيرة للاتحاد الأوروبي. لهذا كان من الضروري تشديد سياسات الهجرة (تشديد شروط الحصول على حقوق اللجوء والتجمع العائلي...)، لتجنب "تدفق البؤساء" كما عبر عن ذلك أحد الوزراء الفرنسيين سنة 1990 "إن فرنسا لن تستطيع أن تستقبل كل بؤساء العالم"، مبررا صرامة حكومته تجاه ما أسماه بالإسراف في حقوق اللجوء وأخطار الهجرة السرية. وهذا الموقف الفرنسي يمكن تعميمه على باقي دول الاتحاد الأوروبي، ويعكس كذلك تسابقها نحو تشديد المراقبة على حدودها. ففي كل دول الاتحاد، حصل الاتفاق حول ثلاثة أهداف رئيسية :

- المراقبة الصارمة للتيارات ؛
- ترك إمكانية قبول المهاجرين مفتوحة أمام الدول التي ترغب في استيراد قوة العمل الأجنبية ؛
- الاهتمام بإدماج المهاجرين المقيمين بصفة قانونية فوق تراب المجموعة الأوروبية تجنباً للصراعات ما بين المجموعات.

وعلى الرغم من أن هذه الدول لم تتوصل بعد إلى صياغة سياسة موحدة للهجرة، فإن كل المسؤولين الحكوميين، سواء كانوا في المعارضة أو في الأغلبية، أصبحوا يجمعون على أن مسألة مراقبة التيارات ينبغي أن تحظى بالأولوية. تشهد على ذلك جميع المعاهدات والمناظرات الأوروبية، كمعاهدات شنغن وأمستردام ومستريخت واشبيلية. هذا الإجماع حول المسألة ما كان ليتم لولا الجهود الكبيرة التي قامت بها هذه الدول في مجال تغيير تشريعاتها أو سن تشريعات جديدة.

2.1 اتفاقية شنغن أو بداية بناء جدار جنوب المتوسط

تعد اتفاقية شنغن (Schengen) أول اتفاقية مشتركة ما بين الدول الأوروبية في ميدان الهجرة، وقد همت الاتفاقية التي انعقدت بلكسمبورغ يوم 14 يونيو 1985 في مراحلها التأسيسية خمسة دول أوروبية وهي : ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا واللكسمبورغ، ثم انضافت فيما بعد كل من

إيطاليا سنة 1990 وإسبانيا والبرتغال في يونيو 1991 واليونان سنة 1992 والنمسا في أبريل 1995 ثم الدانمارك والسويد وفنلندا في دجنبر 1996. "وقد بدأت الدول المؤسسة وإسبانيا والبرتغال في تطبيق فحوى هذه الاتفاقية في مارس 1996 ثم إيطاليا في أكتوبر 1997، والنمسا واليونان منذ ديسمبر 1997" (WIHTOL 1999 p 6).

وتتلخص أهم القرارات التي نصت عليها اتفاقية شنغن في تنقل مواطني الدول المعنية بكل حرية داخل فضاء شنغن، وذلك عبر إزالة الحدود الداخلية، وبالمقابل تقوية الحدود الخارجية لهذا الفضاء. "وتتضمن اتفاقية 19 يونيو 1990 حوالي 142 فقرة وسلسلة من الشروط يمكن تلخيصها في ثلاث مجموعات: تنقل الأشخاص ومراقبة الحدود، نظام معلوماتي موحد لفضاء شنغن، ثم التعاون ما بين الأنظمة القضائية لهذه الدول" (TELEMÇANI 1994 p 597). على المستوى الأمني، سعت اتفاقية شنغن إلى وضع نظام معلوماتي موحد حول القضايا الأمنية (SIS)، وتبادل المعلومات في هذا الشأن بين مختلف الدول الأوروبية لمواجهة ما يسمى بالإرهاب والهجرة السرية. وتنص الفقرة الخامسة من اتفاقية شنغن على الشروط العامة التي يجب توفيرها لتجاوز الحدود الخارجية لشنغن، ومن أهم هذه الشروط التوفر على وثيقة تثبت هوية الشخص المعني، وتأشيرة لتبرير الإقامة فوق تراب هذه الدول، ثم الوسائل المادية الضرورية لذلك. كما تنص هذه الفقرة كذلك على تقوية المراقبة على الأجانب الذين يقيمون فوق ترابها. وقد كانت لهذه المقاربة الأمنية التي نهجتها أوروبا حيال الهجرة والمهاجرين انعكاسات وخيمة، تجلت في تحول الهجرة من هجرة قانونية إلى هجرة سرية، مما أدى إلى موت آلاف الأشخاص في سواحل البحر الأبيض المتوسط. ومن أهم الانتقادات الموجهة لاتفاقية شنغن التناقض الصارخ في فحواها، حيث تنص على إزالة الحدود بين الدول الأوروبية، وبالمقابل تقيم جداراً حديدياً على حدودها الجنوبية، مما يتعارض والنظام العالمي الجديد الذي ينص على تنقل السلع ورؤوس الأموال بكل حرية.

2.2 معاهدة ماستريخت

إذا كانت معاهدة ماستريخت (Maastricht) تعد من بين المحطات السياسية الرئيسية في بناء الاتحاد الأوروبي، فإنها تعتبر أيضاً في مجال الهجرة إحدى المرجعيات الأساسية الموجهة والمحددة لحرية تنقل الأشخاص في أوروبا. فموجب هذه المعاهدة التي تم توقيعها في 2 فبراير 1992، تمت مراجعة معاهدة روما التي شكلت الأرضية لتأسيس الاتحاد الأوروبي. أما على مستوى سياسة الهجرة، فتعتبر هذه المعاهدة تكميلية لما جاء في معاهدة شنغن، وأقرت على أن المشاكل المتعلقة بالهجرة تدخل ضمن القضايا ذات المصلحة المشتركة للمجموعة. "وفي هذا الإطار نصت المعاهدة على إعادة النظر في سياسة اللجوء والقواعد التي تنظم الدخول عبر الحدود الخارجية للبلدان الأعضاء، وشروط الرقابة الموازية، إضافة إلى التجمع العائلي والولوج إلى العمل ثم مكافحة الهجرة السرية وتهريب المخدرات" (WIHTOL 1999 p 9) إن معاهدة ماستريخت التي تعتبر المهيكل الرئيسي للاتحاد الأوروبي سيكون لها انعكاسات سلبية على تيارات الهجرة التي تأتي من دول الجنوب، وهكذا سيواجه المهاجرون الذين يقيمون فوق تراب الاتحاد الأوروبي صعوبات متعددة.

2.3 مناظرة برشلونة

تأسست الشراكة الأوروبية المتوسطية في مؤتمر وزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية الذي انعقد في برشلونة في 27 و 28 نونبر 1995 انطلاقاً من المبادرة المشتركة بين الدول الخمس عشرة، أعضاء الاتحاد الأوروبي، واثنى عشرة دولة متوسطية من غير أعضاء الاتحاد. وفي مقدمة الأهداف المعلنة للشراكة العمل على "خلق منطقة للحوار والتبادل أو التعاون، ضماناً لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في حوض البحر المتوسط. وقد حظيت قضية الهجرة بأهمية خاصة في قمة برشلونة، لكون الدول الأوروبية تعاني من تدفق المهاجرين إليها من جنوب المتوسط بطرق قانونية وغير قانونية. ولذلك سعى الاتحاد مع شركائه المتوسطيين على إيجاد حل لهذه المعضلة بوضع سياسة ملائمة للإقلاع الاقتصادي في إطار شراكة بين الضفتين تنبني على عدة محاور، أهمها إقامة علاقات جوار طيبة، ودعم الرخاء والقضاء على الفقر، والارتقاء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، ودعم التسامح الثقافي والديني، وتنمية التعاون مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية". وقد حدد الاتحاد الأوروبي لنفسه الأهداف التالية :

- إقامة منطقة مشتركة من السلام والاستقرار من خلال شراكة سياسية وأمنية ؛
- خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال شراكة اقتصادية ومالية ؛
- إقامة شراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية : تنمية الموارد البشرية، ودعم التفاهم بين الحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية ؛
- الارتقاء بالقيم الجوهرية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، من ضمنها حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد والشفافية وحكم القانون ؛
- حث الشركاء المتوسطيين ومساعدتهم في عملية إقامة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي ومع بعضهم البعض، في إطار إعلان برشلونة، والتحول الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمارات للإقليم ؛
- دعم التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية. كما حدده المجلس الأوروبي في تامبيري ؛
- متابعة الحوار بين الثقافات والحضارات من أجل مكافحة التعصب والعنصرية وكرهية الأجانب.

نستنتج في الأخير أن قمة برشلونة، على غرار الاتفاقيات الأوروبية الأخرى، ظلت حبيسة المقاربة الأمنية في معالجتها لإشكالية الهجرة. ويتجلى ذلك بوضوح من خلال المعاملة التمييزية بين مواطني الاتحاد ومواطني الشراكة من جهة، والربط التعسفي بين فئات مختلفة من المهاجرين الذين لا ترى فيهم دول الاتحاد سوى تهديداً خارجياً، من جهة أخرى. إذ لا تميز بين المهاجرين الباحثين عن العمل أو الملجأ السياسي وبين المجرمين الفارين من دولهم، بل إنها لا تتردد في ربط قضية الهجرة على اختلاف أسبابها بالإرهاب.

2.3.1 معاهدة أمستردام

تشكل هذه المعاهدة التي تم التوقيع عليها في 2 أكتوبر 1997 من طرف البلدان الخمسة عشر المكونة للاتحاد الأوروبي، البداية الأولى لسياسة هجرية أكثر تشدداً، والتي ترمي إلى تقوية وتدعيم الشق الثالث من معاهدة ماسترخيت. "وقد شكلت الهجرة واللجوء السياسي أحد العناوين

العريضة لأهداف هذه المعاهدة بحيث إن مسألة الهجرة واللجوء السياسي سيخضعان لمشاورات ونقاشات ما بين حكومات الدول الموقعة، والتي يجب أن تتبنى نتائجها في إطار قوانينها الداخلية" (WIHTOL 1999 p 12) كما سعت اتفاقية أمستردام كذلك إلى توقيع اتفاقيات مع الدول التي تعتبر مصدرا للهجرة السرية من أجل إيجاد حلول لهذه المعضلة عبر تقديم مساعدات لخلق فرص الشغل بعين المكان لتخفيض عدد المرشحين للهجرة. "ومن الثابت في كل الأحوال أن الأثر المرتقب لهذه السياسة لم يحدث لحد الآن، والدليل على ذلك ما تعرضه القنوات التلفزيونية الأوروبية من مآسي تحدث لراكبي الباطرات (قوارب الموت) والذين لا يفلح عدد كبير منهم في الوصول إلى الضفة الشمالية" (بلفريز 1999 ص 152). إن إلقاء نظرة على مكونات هذه الاتفاقيات وأبعادها المختلفة توضح بجلاء النية المبيتة للدول الأوروبية في كبح تنقلات غير المنتمين للاتحاد الأوروبي.

2.3.2 قمة تومبيري

تشكل هذه القمة التي انعقدت بفنلندا بين 15 و 16 أكتوبر 1999 تنمة للقاعات والاتفاقيات الأوروبية السابقة. وقد جاء انعقادها في ظروف تميزت بتصاعد وتيرة الهجرة السرية، التي أصبحت تتحدى جميع القوانين والأسلاك الشائكة التي وضعتها الدول الأوروبية من أجل محاصرتها. لهذا انصب الاهتمام أثناء هذا اللقاء على اتخاذ تدابير أكثر فعالية لصد تيارات الهجرة السرية، نذكر من بينها :

- ✓ الضغط على الدول المجاورة والقريبة للمجموعة الأوروبية، كالمغرب مثلا، لكي تلعب دور حزام السلامة لأوروبا عبر مراقبة صارمة للمرشحين للهجرة السرية ومطاردة المهاجرين العابرين الذين يفكرون في الهجرة.
- ✓ المراقبة الصارمة للحدود الخارجية عبر تنسيق التعاون الأمني والإسراع بتبادل المعلومات فيما بين المسؤولين في نقط العبور للكشف عن المهاجرين السريين.
- ✓ تحويل الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بإعادة القبول التي وقعتها بعض دول العالم الثالث مع جملة من الدول الأعضاء إلى اتفاقيات جماعية تلزم جميع دول الاتحاد. ومن أجل إنجاز هذه السياسة لجأوا إلى استعمال جميع أشكال الضغط السياسي والمالي.
- ✓ ونصت قمة تومبيري أيضا على تناول مسألة الهجرة، بتناول الحقوق السياسية والإنسانية وقضايا التنمية في بلدان الأصل والعبور، وينتطلب هذا مكافحة الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية وفرص العمل ومنع الصراعات ودعم الدول الديمقراطية وضمان احترام حقوق الإنسان، وعلى الأخص حقوق الأقليات والنساء والأطفال.
- ✓ كما تناولت القمة كذلك قضية اللجوء السياسي، فأكدت على الأهمية التي يعزوها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء للاحترام المطلق لحق البحث عن ملجأ سياسي، ووافق على العمل من أجل تأسيس نظام أوروبي مشترك للجوء السياسي يقوم على تطبيق شامل وكامل لاتفاقية جنيف، وبالتالي ضمان عدم إعادة أي شخص إلى حيث يتعرض للاضطهاد.
- ✓ كما أقر مبدأ المعاملة العادلة لمواطني بلدان العالم الثالث المقيمين بشكل قانوني داخل أراضي دول الاتحاد، من دون أن يبدي أي تساهل إزاء الهجرة غير الشرعية على الرغم من صلتها الوثيقة بالبحث عن ملجأ سياسي، لأن الذين يعانون من الاضطهاد في بلدانهم

لا يتسنى لهم التقدم بطلبات رسمية للجوء السياسي والحصول على الحماية. بل يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية هي تلك التي تكاد دوافعها تقتصر على الفقر والاضطهاد السياسي، إذا استثنينا المجرمين. وبكلمة، يعمل الاتحاد الأوربي على أن تكون الدول الأعضاء فيه منطقة للحرية والأمن والعدالة للمواطنين الأوربيين فحسب. ومما يزيد الأمر سوءاً ربط الهجرة بالتطرف والإرهاب ومعالجتها على هذا الأساس.

3 السياسة الأوروبية في ميدان الهجرة تختلف من دولة إلى أخرى

رغم كل المعاهدات الموقعة ما بين الدول الأوربية، يبدو من الصعب الحديث عن سياسة أوروبية موحدة في ميدان الهجرة، بحيث لا يتم التطرق لهذا الموضوع إلا في إطار عام وواسع كالانتقل الحر للأفراد داخل المجموعة الأوربية. أما فيما يخص تنظيم الدخول لهذه البلدان والإقامة والحصول على عمل والحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين من خارج المجموعة الأوربية، فهي من اختصاص البلدان الأعضاء. إن السياسة الموحدة للبلدان الأوربية لا تبرز بشكل واضح إلا في المجال الاقتصادي في حين تغيب السياسة الموحدة في المجالات الأخرى، وملف الهجرة يوجد خارج هذه الاهتمامات، بحيث تحاول كل دولة على حدة طرح قوانين تتماشى ومصالحها القطرية.

سنحاول، في هذا الإطار، التطرق لبعض نماذج سياسات الدول الأوربية في ميدان الهجرة. وسنقتصر على إسبانيا لكونها البلد المجاور للمغرب، كما تعتبر كذلك من أكثر البلدان استقطاباً لليد العاملة المغربية حالياً، إضافة إلى كون إشكالية الهجرة تعد من أكثر المواضيع إثارة للجدل في العلاقة المغربية الإسبانية، ثم فرنسا لكونها تضم أكبر جالية مغربية في أوربا.

3.1 إسبانيا من التغاضي عن الهجرة في البداية إلى طرح قوانين أكثر تشدداً

لم تكن إسبانيا تشكل أهمية كبرى بالنسبة للمهاجرين المغاربة القدامى، بحيث تعتبر دولة عبور لا أكثر، ما دام أن إسبانيا هي نفسها كانت مصدرة لليد العاملة نحو البلدان الأوربية المجاورة لها. إلا أنه في ظل التحولات السياسية التي شهدتها إسبانيا منذ 1978، وذلك بانتقالها من دولة ديكتاتورية إلى دولة ديموقراطية، وما تلا ذلك من فتح أوراش كبرى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مما جعل إسبانيا محجاً لمختلف الأجناس وخاصة من مستعمراتها القديمة، فتحت أبوابها واسعة للهجرة عندما كانت في حاجة ماسة إلى اليد العاملة من أجل إعادة بناء اقتصادها. وقد شكل المهاجرون يدا عاملة رخيصة مقارنة مع اليد العاملة المحلية، وفي نفس الوقت غير مكلفة من الناحية الاجتماعية وبدون مبالغة، يمكن القول إن التطور الاقتصادي الذي تشهده إسبانيا اليوم، ساهم فيه المهاجرون المغاربة بشكل كبير، ذلك أن انخفاض تكلفة الإنتاج بفعل انخفاض أجره اليد العاملة، ساهم في الرفع من فائض القيمة للباطرونا الإسبانية وقدرة منتوجاتها الفلاحية على المنافسة في الأسواق الأوربية.

وهكذا فحسب المعطيات الرسمية الإسبانية، 'فقد انتقل عدد المقيمين الأجانب في إسبانيا من 165 ألف شخص سنة 1975 إلى 722 ألف شخص سنة 1989، أي بمعدل زيادة سنوية وصل إلى 14%. وتم تسجيل هذه الزيادة أواخر السبعينيات إلى أواسط الثمانينيات وبداية التسعينيات. أما الزيادة التي تم تسجيلها ما بين سنة 1990 و 1998 فهي نتيجة لإجراءات التسوية التي اعتمدها الحكومة الاشتراكية سنة 1991' (ACTIS & Al. 1999 p 63) وشكل عدد المقيمين الأجانب

1.8% من مجموع السكان الإسبان سنة 1997، وارتفع هذا المعدل إلى 2.2% إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الحاصلين على الجنسية الإسبانية. ومن بين الجنسيات الأكثر عدداً في إسبانيا يشكل المغاربة نصف المقيمين "الأجانب" (ACTIS & Al. 1999 p 68).

ولعل من الضروري التأكيد على أنه إلى حدود أواسط الثمانينيات، كانت عملية الدخول والإقامة في إسبانيا لا تخضع لأي قانون، نظراً للأهمية التفضيلية التي أعطيت للقطاع السياحي منذ السبعينيات. غير أن التطورات اللاحقة المتمثلة في تقاوم ظاهرة الهجرة السرية، دفعت إسبانيا إلى نهج سياسة أكثر تشدداً للدخول إلى ترابها توجتها بانضمامها إلى معاهدات "شنغن" سنة 1991. وفي هذا الإطار لعبت إسبانيا دور الدركي جنوب المتوسط. وارتباطاً بهذا الدور "قامت إسبانيا بإصدار أول قانون مرتبط بإقامة الأجانب فوق ترابها في يوليوز 1985 والذي دخل حيز التنفيذ في مايو 1986، وتمحورت أهداف هذا القانون أساساً حول مراقبة تيارات الهجرة وحرية التنقل والإقامة بالنسبة للمهاجرين الذين يتوفرون على رخصة إقامة لا تتعدى صلاحيتها سنة" (ACTIS & Al. 1999 p 68).

وقد تواصلت هذه السياسة المتشددة تجاه المهاجرين، وتشددت أكثر خلال الفترات اللاحقة، حيث تمت إعادة النظر في قانون 85/7 وأدخلت عليه تعديلات جديدة، كانت محجفة في حق المهاجرين لكونها لم تشر لحمايتهم القانونية ولا إلى حقهم في التجمع العائلي ومسألة الاندماج الاجتماعي، وبالمقابل تم إنشاء بموجب هذا القانون عدة مؤسسات مدنية تهتم بالهجرة منها :

- "المديرية العامة للهجرة.
- التعاون والتنسيق ما بين مختلف الوزارات التي تهتم بإشكالية الهجرة، توج بإنشاء لجنة وزارية تهتم بالهجرة.
- وضع نظام الكوتا سنة 1992 مرتبط بالشغل من أجل ضبط الوافدين الجدد غير المنتمين للاتحاد الأوروبي" (ACTIS & Al. 1999 p 69-70).

ولم تقف إسبانيا عند هذا الحد، بل واصلت هذه السياسة، ولكن بتشدد أكثر بعد وصول الحزب الشعبي المحافظ إلى السلطة في يناير 1997. وقد شكلت عملية طرح مشروع قانون جديد حول الهجرة، 2000/4 وإلغاء مشروع 85/7 (O.C.D.E 2000 p 274) بداية لسياسية متشددة وأكثر عنصرية تجاه المهاجرين، جعل منها الحزب الشعبي وسيلة لكسب الأصوات لصالحه في الانتخابات، ولصرف أنظار الرأي العام عن المشاكل الداخلية التي يعاني منها المجتمع الإسباني. وفي هذا الإطار تقول ANA MARIA TORRAL : "لقد أثار رئيس الحكومة على أن الحزب الشعبي فقد صوابه وحياءه وكشف عن رؤيته الحقيقية والعنصرية تجاه الهجرة" (الغالي 2003 ص 89).

لقد تميزت فترة أثار بتوتر كبير في العلاقة المغربية الإسبانية لم تشهد منذ اندحار الجيش الإسباني في معركة أنوال سنة 1921. وشكل مشكل الصيد البحري والهجرة السرية أحد المواضيع الأكثر إثارة للجدل في العلاقة المغربية الإسبانية خلال هذه المرحلة. وفي خضم هذا الصراع وجد المهاجرون وخاصة السريون أنفسهم بين نارين، نار البؤس والفقر والتهميش في بلداهم الأصلي ونار سياسة أثار المتشددة تجاه الهجرة والمهاجرين، بعدما ربط في إحدى خطبه ما بين الهجرة والإرهاب. "وقد شكلت سياسة أثار هاته عملة ذات وجهين، من ناحية حاول أن يظهر إلى أوروبا أن إسبانيا لم تكن تعرف في الماضي هذا النوع من الاقتصاد الهش المنتشر في كل مكان، والتعدد الديني والثقافي والانحراف والجريمة، وإنما ظهر مع وجود المهاجرين. ومن الناحية الثانية تعامل في

إظهار مخاطر الهجرة غير القانونية وتحريم الظاهرة وتجريمها، وتحويل الاهتمام عن نهج سياسة إدماج حقيقية للمهاجرين" (الغالي 2003 ص 89) وتناسى أثنار أن هؤلاء المهاجرين هم الذين ساهموا في بناء اقتصاد إسبانيا ويشغلون حرفا لا تغطيها اليد العاملة المحلية. ويمكن القول أن سياسة إسبانيا في ميدان الهجرة اتسمت بمرحلتين :

- المرحلة الأولى : امتدت من أواسط السبعينات حتى أواسط الثمانينات، تميزت فيها سياسة الهجرة باللينة وفتح الأبواب أمام المهاجرين وتغاضي الطرف عن الهجرة السرية ؛
- المرحلة الثانية : امتدت من بداية التسعينيات إلى اليوم، وتميزت بالتشدد وتضييق الخناق على الهجرة المغربية. وقد وصلت هذه السياسة أوجها خلال فترة أثنار الذي ربط ما بين الهجرة والإرهاب.

3.2 فرنسا، والاتجاه نحو إغلاق الحدود أمام تيارات الهجرة

ابتداء من 1973 بدأت فرنسا تضع حدا لتدفق المهاجرين إلى أراضيها، وقد تزامن هذا القرار مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت تظهر معالمها في الأفق الاقتصادي. وقد نتجت عن هذه الوضعية بداية ظهور سياسة متشددة في فرنسا تجاه الهجرة والمهاجرين، وفي هذا الإطار يمكن إدراج قانون 10 يناير المسمى بقانون بوني. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الهجرة موضوع جدل سياسي وجزءا من الحملة الانتخابية تخضع لمزايدات سياسية حسب مصالح ورغبات الأحزاب، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار لاستمالة أصوات الناخبين.

وتجب الإشارة إلى أنه منذ 1981 صدر بفرنسا 16 مشروع قانون، وتسعة وسبعون مرسوما، واثنتان وستون قرارا، ومائتان وعشرون منشورا في موضوع الهجرة والأجانب، ناهيك عما تولد من قرارات أكثر تشددا في السنين الأخيرة من طرف باسكوا، قانون 24 غشت 1993 (طوكي 1996 ص 193)، والذي تم تعديله في الفترة اللاحقة بعد وصول الاشتراكيين إلى الحكم سنة 1997، حيث تم اعتماد قانون جديد يسمى بقانون شوفينو (CHEVENEMENT). ويعتبر هذا القانون إلى حد ما ليونا مقارنة مع قانون باسكوا (PASQUA). ومن أهم ما نص عليه : "حذف شهادة الإيواء بالنسبة للراغبين في الدخول إلى التراب الفرنسي، إعادة النظر في كل التأشيرات المرفوضة ثم إلغاء ربط التجمع العائلي بتوفر الوسائل المادية الكافية، إضافة إلى منح بطاقة الإقامة بشكل أوتوماتيكي لكل شخص مكث فوق التراب الفرنسي أكثر من عشر سنوات".

وبالرغم من هذه الإجراءات اللينة، فإن قانون شوفينو لم يضع قطيعة نهائية مع قانون باسكوا بل شكل استمرارا لهذا القانون في إطار منطوق يحترم إلى حد ما بعض حقوق الإنسان الأساسية. لكن بعد فوز اليمين في الانتخابات الرئاسية بقيادة شيراك، أعيد النظر من جديد في قانون شوفينو وتم اعتماد مشروع قانون جديد أكثر تشددا من سابقه، والذي يرمي إلى وقف الهجرة وإغلاق الحدود الفرنسية (مشروع قانون ساركوزي SARKOSY). ومن أهم ما نص عليه هذا القانون الجديد، "أن الدخول إلى التراب الفرنسي سيخضع صاحبه لإجراءات صارمة، فيما يخص استخراج شهادات الإيواء التي يقدمها كل أجنبي خارج الاتحاد الأوروبي في الحصول على التأشيرة، بحيث أعطى المشروع صلاحيات كبيرة لرؤساء البلديات في رفض منح هذه الشهادة خاصة إذا لم تكن هناك علاقة عائلية حقيقية بين من يستخرج شهادة الإيواء ومن يستفيد منها، كما أن التأشيرات السياسية الخاصة بالأجانب ستتضمن طبقا لهذا المشروع بصمات الزائر التي سيتم أخذها وتخزينها من طرف القنصليات والسفارات" (جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 7204

بتاريخ 10 مارس 2003، ص 1). ومن أهم التعديلات الأخرى التي جاء بها القانون الجديد، هو تمديد مدة الحصول على بطاقة الإقامة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، وأن يكون لصاحب الطلب عمل قار لمدة ثلاث سنوات على الأقل في قطاع واحد. وشدد القانون كذلك على مسطرة التجمع العائلي، بحيث أصبح على الزوجة التي تريد الالتحاق بزوجها الانتظار خمس سنوات للحصول على رخصة الإقامة، فيما كان الحصول عليها في السابق يتم بصفة أوتوماتيكية. وفي خضم هذا الجدل ما بين اليمين واليسار حول موضوع الهجرة في فرنسا، يتمركز موقف أكثر تشدداً ويعلن صراحة عداؤه للأجانب، وأشير هنا إلى موقف الجبهة الوطنية بزعامة لوبين التي أصبحت شعبيتها تتزايد من سنة إلى أخرى، بحيث حصلت على أكثر من 25% من الأصوات في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ولم يتم قطع الطريق عليها إلا بتحالف اليسار واليمين المعتدل بقيادة شراك. "وقد قدمت الجبهة في نونبر 1991 مجموعة من الاقتراحات لحل المشاكل من بينها سحب الجنسية ممن حصلوا عليها بعد 1974، وإقرار حق الدم كشرط للحصول على الجنسية وحظر بناء المساجد ثم طرد المهاجرين العاطلين" (جريدة العلم 1992/01/28) (طوكي 1996 ص 193).

خاتمة

شهدت الهجرة المغربية تحولات عميقة بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1973 - 1974، وشكلت هذه الفترة منعطفا حاسما في مسار الهجرة المغربية، عرفت على إثرها تحولات بنيوية جعلت مقام المهاجرين يتميز بصعوبات كبيرة داخل دول الاستقبال، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكذا الثقافي، الشيء الذي جعل المهاجر المغربي يتعرض إلى كثير من الإحباط ثم شتى أنواع العنصرية، خاصة بعد أحداث 11 شتنبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وأحداث 11 مارس 2003 في إسبانيا، حيث يتم الربط في هذا الإطار ما بين الهجرة والإرهاب، مما يساهم في تأليب الرأي العام الأوربي ضد المهاجرين وتزايد العنصرية وكرهية الأجانب، في ظل غياب سياسة مغربية رشيدة تحمي المهاجر في بلدان العالم.

المراجع

بلقزيز محمد، 2000. "المجال الاقتصادي : تبادل المنافع وتلبية المطالب بين الداخل والخارج". في : "هجرة المغاربة إلى الخارج" (أعمال ندوة عقدتها لجنة القيم الروحية والفكرية التابعة لأكاديمية المملكة المغربية، الناظور، المغرب، 12-13 ماي 1999)، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة : "الندوات"، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 152 ص.

طوكي المصطفى، 1996. الهجرة الدولية وأثارها على التنمية المحلية بمنطقة بني مسكين، إقليم سطات، أطروحة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 375 ص.

الغالي كنزة، 2002. نساؤنا المهاجرات في إسبانيا. منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 155 ص.

ACTIS W. & Al. 1999. Un nouveau pays d'immigration. Migration société, vol 11, n° 64-65, Traduction. CIEMI.

BAROUDI A. 1980. Maroc, impérialisme et émigration. Edition le Syncome, Paris, France, 189 p.

BRUCHI C. 1998. De nouvelles lois sur l'immigration en Europe, le texte de loi CHEVENEMENT. Migrations, société, vol 10, n° 57.

OCDE, 2001. Tendances des migrations internationales, système d'observation permanente des migrations. Rapport annuel, OCDE, Paris.

PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL DU MAROC 2004-2000, 21 p.

PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL DU MAROC. 1965-1967. Vol I, Rabat.

PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL. 1968-1972. Vol I, Rabat.

PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL. 1973-1977. Vol I, Rabat.

TLAMCANI M. B. 1994. La convention de Schengen et l'immigration maghrébine, dans L'annuaire de l'émigration, Maroc, (sous dir) K. BASFAO et H. TAARJI, Casablanca, Afrique-Orient.

WIHTOL C. 1999. La question migratoire dans les traités européens. Migration société, vol. 11, N° 64-65.